REFUGEES INTERNATIONAL

FIELD REPORT

A POWERFUL VOICE FOR LIFESAVING ACTION

May 12, 2015

Authors:
Daryl Grisgraber and
Sarnata Reynolds

ألاغاثة الانسانية داخل سوريا : خطوة بالاتجاه الصحيح؟

يعتبر تقديم المساعدات في مناطق النزاع من التحديات في جميع انحاء العالم ولكن ربما اثبت الوضع في سوريا بأنه اكثرهم تعقيدا.حيث ادى النظام العنيد الوحشي و حركة المعارضة الهشة والتحالفات المتغيرة بأستمرار بين الجماعات المتنازعة الى سياق تشغيلي معرف بالدخول الغير نظامي ومخاطر امنية كبيرة يتعرض لها عمال الاغاثة الانسانية . فكل يوم يعيش الملايين من المستضعفين في ارجاء البلاد مع نقص في الغذاء والوقود ، والتشرد ، وانعدام الرعاية الصحية الاساسية . وما يقارب الخمسة ملايين من هؤلاء الناس في مناطق يصعب الوصول اليها من قبل عمال الاغاثة الانسانية.استطاعت المنظمات السورية العاملة في داخل البلاد من توفير بعض الدعم في المناطق التي يصعب الوصول اليها وبدرجة اقل في المناطق المحاصرة والتي لا تستطيع الامم المتحدة او المنظمات الدولية الغير حكومية من ارسال موظفيها هناك. ولكن يجب ان يكون التركيز اكثر في ايصال مساعدات انسانية اكثر وافضل داخل سوريا. يتم ذلك عن طريق ضمان بان منظمات الاغاثة السورية والتي تعتمد عليها الجهات الدولية الفاعلة في توصيل الغالبية العظمى من المساعدات بأنها معتمدة ومدرجة في جميع جوانب تصميم وتنفيذ العمل الانساني

التوصيات:

- يتوجب على مكتب المساعدات الامريكية الخارجية للكوارث (OFDA) والوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) تشغيل ميزانية العشرة ملايين دولار المخصصة لها في بناء قدرات المنظمات الانسانية السورية المحلية واعطاءه الاولوية العالية مع الدعم المالي والتقني و الاشراف والتقييم الدوري
- ضمن ادارة المنحة المذكورة اعلاه فأنه يتوجب على الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومكتب المساعدات الامريكية الخارجيه للكوارث تعيين موظفين للارشاد والعمل مباشرة مع المنظمات الانسانية السورية التي تمت الموافقة عليهم كمستفيدين من المنح بشكل يتماشى مع افضل الممارسات الانسانية
- ينبغي على الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية أن تبذل جهودا أكبر لبناء علاقات مع المنظمات الإنسانية السورية بناء على النماذج الناجحة، لتوفير المزيد من الموارد لبناء القدرات، ودعم المشاريع التي تتناول احتياجات الفئات وقد تم تحديدها من قبل المجموعات .
- ينبغي على الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية أن تشترط أن الشركاء والمستفيدين من المنح الفرعية والمعتمدين على المنظمات السورية المحلية في توصيل المساعدات الإنسانية داخل سوريا بأن يتم اشراك تلك المنظمات في عملية التخطيط المقررة للموقع، والوقت، وأنواع المساعدات المقدمة.
- على ان تنشيء الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة كل منها نموذجاً موحداً لتقديم التقارير حول استخدام وتسليم المواد داخل سوريا حتى لا يتطلب من المنظمات استكمال أشكال مختلفة من النماذج لوكالات متعددة والتي ترجع جميعها لنفس الجهة المانحة أو مصدر الأمم المتحدة.

نبذة خلفية

دخل النزاع في سوريا عامه الخامس، وتستمر الخسائر البشرية في الزيادة . قتل أكثر من 220,000 شخص وأكثر من مليون شخص أصيبوا بجراح ، وهنالك ما يقرب من أربعة ملايين لاجئ مسجل في مصر، العراق، الأردن، لبنان، وتركيا، ومئات الآلاف يعيشون فيها ايضا ولكنهم غير مسجلين في تلك البلدان . وفي داخل سوريا هناك 12.2 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية من اجل البقاء ، ولكن عدم قدرة الجهات الإنسانية من التحرك بأمان لتوصيل المساعدات في جميع أنحاء البلاد إلى جانب نقص التمويل المتواصل ادى الى عدم تمكن حصول المواطنين على المتطلبات الاساسية للعيش.

في اوائل العام 2011، وعند بداية الازمة في سوريا ، كان توصيل المساعدات والخدمات داخل البلاد يعتبر تحديا للعاملين في الاغاثة الانسانية. وكانت الحكومة في العاصمة دمشق ولازالت متشددة للغاية بالسماح لأي من المنظمات للعمل داخل حدودها. وايضا الحكومة هي من تقوم بالمصادقة على عدد قليل جدا من المنظمات المحلية المشاركة للمنظمات الدولية الغير حكومية ، مع استثناء ملحوظ للهلال الاحمر السوري (SARC)[1]

[1] هناك جدال مستمر حول ما إذا كان الهلال الاحمر السوري (SARC) مرتبطا ارتباطا وثيقا مع ألنظام السوري الحالي بإعتباره الجهة المستقلة والمحايدة والنزيه التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية.

نجحت وكالات الأمم المتحدة وشركائها في تقديم المساعدة الإنسانية داخل سوريا من خلال الموظفين المحليين وبالتعاون مع المجموعات السورية، ولكن اقتصرت غالبية هذه المساعدات على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ومناطق الحدودية مع الدول المستضيفة للاجئين. وحاليا فإن الجزء الاكبر من هذه المساعدات (عبر الحدود)- 40 شحنة من اصل 54 شحنة في العام 2014، منشأها تركي، وتصل فقط الى المناطق الشمالية السورية، وبالمثل فإن المساعدات القادمة الى سوريا من الاردن تغطي المناطق الحدودية الجنوبية لسوريا.

على مدى السنوا ت الاربعة الماضية فإن الجهات المانحة،ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية الدولية والمحلية واجهت صعوبات جمة في ايصال المساعدات الانسانية الاساسية لاؤلئك الذين لم يتمكنوا من الفرار من سوريا. وقد ساعدت ثلاثة من قرارات مجلس الامن الدولي والمتعلقة بتقديم المساعدات عبر الحدود مايقدر بحوالي 700,000 شخص الذين ربما بخلافه تمكنوا من الحصول على اي دعم قليل جدا.

ولكن نفس سلسلة القرارات ايضا تم وصفها بأنه " ليس لها اي تأثير "[2] الشعور الذي ردده العديد من اللاجئيين السوريين وموظفين الاغاثة الانسانية العامليين في داخل سوريا والذين التقت بهم المنظمة الدولية للاجئين RI ضمن بعثة ميدانية الى تركيا في آذار. ومن الواضح ان التقدم الذي تم احرازه كان ضئيلا.

الآن نحن في السنة الخامسة، وهناك اعتراف واسع النطاق بين المنظمات الإنسانية بأن المجموعات السورية المحلية العاملة داخل البلاد تقدم الكثير من المساعدات . لكن هذه المنظمات السورية تعتمد على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية للتمويل حيث يتم بعد ذلك توزيع المبالغ عليهم بمقادير قد لا تكون كافية او معقولة لتلبية الاحتياجات ، نظرا للظروف. هذه العلاقات بين المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة والمجموعات السورية الصغيرة تخلق في الميدان موارد انسانية ومالية وتقنية والتي تعتبر جزءاً أساسياً من نظام المساعدات الإنسانية الدولية . ولكن بتنظيمها الحالي لايأخذ بعين الاعتبارمقدار المساعدات التي لم تكن لتحدث لولا هذه المجموعات السورية المحلية نظرا للمخاطر التي يعملون ضمنها ، والصعوبة التي يواجهوها في محاولة لتوثيق توصيل المساعدات من خلال طرق تم تصميمها لظروف اسهل وليست ضمن مناطق النزاع .

وقد حاولت الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية لاتخاذ خطوات نحو دمج منظمات الإغاثة المحلية السورية و المنظمات التي اسسها المغتربون السوريون في الخارج في برامجها ، بهدف زيادة قدرتها وبالتالي زيادة المستفيدين وزيادة المواقع التي تصل اليها المساعدات الانسانية داخل سوريا ، ومع ذلك ففي حالة سوريا لايبدو ان عملية بناء القدرات مأخوذة بالاعتبار ولاتستجيب للاحتياجات والاهتمامات الحقيقية للمنظمات السورية والتي هي على ارض الواقع ، في حين ان الجهات المانحة
الرئيسية والجهات العاملة تعلم بأنه الشراكات المحلية هي افضل الممارسات في العمل الانساني ، لكن فيما يتعلق بالاستجابة في سوريا، يبدو ذلك نادر التحقيق.

نظرة عامة على المساعدات الإنسانية الطارئة

ان توفير المساعدات الطارئة في الازمات يتضمن نظاما معقدا وضخما من المستفيدين والمنفذين والمنسقين والجهات المانحة . وبينما كل موقف له ظرفه الخاص، هناك بعض الاجراءات العامة عادة ماتكون ثابتة. وبوصف مبسط اكثر للاسلوب الاكثر شيوعا في تقديم المساعدات هو التالي: الحكومات المانحة والجهات المانحة الخاصة تساهم بالمال إلى وكالات الأمم المتحدة، والتي بدورها تقوم بتقديم منح للمنظمات الشريكة التي قد تنفذ البرامج، أوتقدم منحة فرعية للمنظمات المحلية لتنفيذ العمل، أو كلاهما. وفي سياق مماثل، قد تقوم الحكومات المانحة بتمويل شركاءهم مباشرة، الذين قد يقومون بالتنفيذ أويقومون بتقديم المنح الفرعية كذلك.

في كلا الحالتين ،فأن المنظمة التي تتلقى المنحة بنهاية المسار تكون هي المجموعات المحلية رسمية اوغير رسمية على حد سواء- و يكون مقرها داخل البلاد ويكون الموظفين هم من السكان المحليين الذين يتكلمون اللغة، وعلى معرفة بثقافة البلد ، والحركة في المنطقة التي يخدمون فيها . العديد من هذه المنظمات هي القائمة على المجتمعات المحلية أو منظمات غير حكومية صغيرة لديهم مناطق محددة يقدمون فيها الخدمات . البعض الآخر قد تكون المنظمات غير الحكومية الاكبر حجما وناشطين على المستوى الوطني.
في داخل سوريا على وجه الخصوص، تعتبر هذه المجموعات هي تقريبا الافضل من حيث جاهزيتها ودرايتها بتجدد الاحداث في ميدانيا ،والذين هم يشاركون في كل أزمة ويستجيبون ، و يعرفون التجمعات السكانية الاشد احتياجا للمساعدات – وبالطبع فهم غالبا يكونون جزءا من تلك المجتمعات

---

[2] "ليس لها أي تأثير" : متوفر على :
http://www.nytimes.com/aponline/2015/02/25/world/middleeast/ap-ml-syria-humanitarian-aid.html?_r=0

ويعتبر استخدام الشركاء المحليين للقيام بالعمل الإنساني في البلاد من الممارسات الجيدة في جميع أنحاء العالم.حيث أنه يعطي القوة و يمكن الناس من مساعدة انفسهم في خضم الازمة ، فإنه يتعرف على المهارات ويستخدمها - اللغوية والثقافية والمهنية، وغير ذلك – مما يتعلق بالمجتمع، وأنه يسمح للاتصال والتواصل وتبادل المعلومات التي تستند على وقائع الحياة اليومية . ربما الأهم من ذلك، أنها تمكن الناس في الازمات من مساعدة أنفسهم، وبناء قدراتهم على الاستمرار في تقديم المساعدة لمجتمعاتهم حتى بعد خروج الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية إلى أزمات أخرى في مناطق اخرى .

وسوريا ليست استثناء من هذه النماذج العامة. على الرغم من محدودية منظمات المجتمع المدني في سوريا قبل النزاع، فأن بعضها كان قائما والاخرى نشأت عند الاستجابة لاحتياجات المحاصرين داخل سوريا، لا سيما في المجتمعات التي يقيمون فيها الأكثر ضعفا، والبعض الآخر تشكلت حيث يتواجد المغتربون في الخارج والذين بقوا متواصلين مع من في داخل البلاد وارادوا للمساعدة بشتى الطرق والوسائل .

في سوريا، المجموعات المحلية التي تقوم بتقديم الغالبية العظمى من الخدمات الانسانية متواجدون في كثير من الاماكن التي يصعب الوصول اليها والتي هي بأمس الحاجة للمساعدات والذين بدون هذه المساعدات لاسبيل لهم للعيش

المجموعات السورية المحلية والمغتربون السوريون فى الخارج عند الاستجابة الإنسانية

في أي أزمة تنطوي على نزاع وتشريد للناس، فأن السكان المحليين المتواجدين في الميدان هم من يقوم بتقديم الاستجابة الفورية. وفي كثير من الأحيان اول المستجبين يكونون فئات غير منظمة وليس لهم اسم ولا تسجيل قانوني ولا بيان رسمي لمهمتهم ،بالاحرى ، هم الأفراد الذين يفتحون بيوتهم ويقومون بتوفير الغذاء والمأوى للأقارب والأصدقاء الفارين من العنف. هم الأطباء من بيت قد تدمر في نهاية الشارع ، وأتوا لتضميد الجرحى ومحاولة لحملهم إلى المستشفى بأمان. هم المسؤولين المحليين الذين فتحوا المباني المدرسية لتقيم فيها العائلات النازحة من بلدة مجاورة لتكون ملاذا لهم. وهم سكان الحي الذين خاطروا بحياتهم لانقاذ الناجين من التفجيرات والهجمات. بعد هذه المبادرات الاولية الصغيرة والتي هي في كثير من الأحيان استجابات فردية يأتي دور المنظمات الانسانية الرسمية للتدخل.
في سوريا، يقوم الهلال الأحمر السوري بتقديم المساعدات منذ بداية النزاع، وبالتدريج بدأ دخول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية على الساحة كذلك.

وعلى مدى السنوات الاربع الماضية تشكلت ايضا منظمات اغاثية اكبر من المغتربين السوريين في الخارج (أو كانت موجودة بالفعل). وبشكل عام تكون هذه المنظمات مسجلة في بلد غربي، وغالبا ما يتم تمويلها من قبل افراد الجالية في ذلك المجتمع ، وتكون علاقاتهم واتصالاتهم جيدة مع مختلف الطوائف داخل سوريا. ونتيجة لذلك، فإنهم قد يكونون قادرين على تقديم التمويل والتدريب والمساعدة التقنية لشبكاتهم داخل سوريا ومن خلال ذلك يمكنهم تقديم الدعم بدأ من الطرود الغذائية ووصولاً الى تأهيل مدرسة ليقيم فيها ممن تشردوا من بيوتهم وليس لهم ملجأ اخر. وتمكنت فئة صغيرة من هذه الجماعات الانسانية المغتربة من استيفاء الشروط اللازمة للحصول على تمويل للاستجابة الإنسانية، ويمكنهم الان التقديم لطلب منح من الحكومة الامريكية مباشرة ، وهذا يتيح لهم الحصول على تمويل مالي اكبر بكثير من الذي يتم توزيعه على المجموعات المحلية التي تقوم بتنفيذ المشاريع .

وتحرز هذه الجماعات من الجالية المغتربة فرقا جوهريا في ايصال المساعدات الإنسانية داخل سوريا. فبالإضافة إلى توفير خدماتهم الخاصة من خلال الموظفين المحليين ، فأنهم غالبا ما تقومون بدور الوسيط بين الجهات المانحة والمجموعات المحلية في الميدان لأنهم يتكلمون لغات مختلفة ويفهمون التقاليد والثقافة السورية ،وكذلك تعلموا كيف يعمل نظام المساعدات الدولية .وان إتصالاتهم المحلية تسمح لهم بالحصول على معلومات لاتستطيع االمنظمات الدولية غير الحكومية الأجنبية من الحصول عليها ، و يقومون بتوظيف الناس من داخل البلاد و الذين هم بأمس الحاجة لإعالة انفسهم.

وكانت الحكومة في دمشق مترددةً في السماح للعديد من المنظمات الدولية لإقامة عملياتها داخل سوريا، وعدد قليل جدا تم اعطاءه الضوء الأخضرللذهاب للعمل هناك. وتحولت اهتمامات العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى على اللاجئين الذين كانوا يفرون من سوريا إلى مصر، العراق، الأردن، لبنان، وتركيا . وبرغم دعم السوريين في البلدان المضيفة له تعقيداته ، تزايد عدد من المنظمات التي استطاعت الحصول على إذن السماح للعمل مع اللاجئين ، وبينما هم يقدمون الخدمات للاجئين لازالوا يسعون للحصول على الموافقة للعمل داخل سوريا . ومع ذلك، فإن شبكة المنظمات غير الحكومية العاملة في سورية لا تزال صغيرة نسبيا بالمقارنة مع الاحتياجات الإنسانية.

تكافح المنظمات الإنسانية المحلية داخل سوريا بطرق عديدة . فهم يعملون في ظروف خطرة للغاية لا يمكن التنبؤ بها وسط مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة والذين يرون في عملهم مصدرتهديد. وغالبا ما يعتمد تمويلهم على المنح الفرعية، وهذا يعني أن الحكومات المانحة أو وكالات الأمم المتحدة، على سبيل المثال، يقومون بصرف مال المنحة لمنظمة دولية غير حكومية أو المقاولين، والذين بدورهم يقومون بتوزيع المنح الصغيرة للمجموعات المحلية. ذكرت كل المجموعات الانسانية السورية التي تحدثت اليها اللجنة الدولية للاجئين RI في جولتهم الميدانية خلال شهر اذار الماضي ، أمرا واحدا بالخصوص حول المنح الفرعية والذي استغرق وقتا هائلا من الموظفين : تقارير شاملة تتضمن تعبئة العديد من النماذج لكل منظمة مانحة او فرعية . وبإعترافهم وللظروف الصعبة داخل البلاد فإن الحكومات وغيرها من الجهات المانحة الكبرى اصبحت اكثر مرونة فيما يتعلق بعمليات تقديم تقارير العمل داخل سوريا. على سبيل المثال، يمكن في بعض الأحيان أن توثيق إيصال المعونة بصورة فوتوغرافية بدلا من الأوراق والتواقيع من افراد يخشون الكشف عن أسمائهم. ومع ذلك، فإن الالتزام بتوثيق نفس الأنشطة بالتفصيل ولعدة مرات بأشكال مختلفة يمكن أن يكون مرهقا وبلا مبرر وليس من المعقول دائما في ضوء ما يحدث على أرض الواقع. العديد من مجموعات المعونة السورية والذين هم عبارة عن عدد قليل من الناس ابدوا استعدادهم

لتقديم المساعدة الإنسانية هم نفسهم من يقومون بتوثيق اعمالهم ضمن مواعيد زمنية ضيقة أيضا - وأحيانا يتطلب منهم على سبيل المثال الاختيار مابين توصيل المواد الغذائية ، او الانتهاء من كتابة التقارير.

بل واصبح تقديم التقارير اكثر صعوبة حيث ان وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية تقتضي ان يتم تسليم نفس المعلومات لكن بشكل مختلف، معتمدا على اختيار المضمون وبغض النظرما اذا حقق هذا الاختيار تقريرا اكثر اكتمالا. ويقتضي بإستخدام هذ النموذج لتوثيق وتقديم تقرير عن الأموال التي تأتي من نفس المصدر والتي من شأنها أن تحدث فرقا كبيرا في قدرة المنظمات السورية على حد سواء بالامتثال لالتزاماتها الإنسانية والاستئمانية . ويتوجب على الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ان تنشئ كلِ منهما نموذجا موحدا لتقديم التقارير حول استخدام وتسليم المواد داخل سوريا حتى لا يتطلب من المنظمات استكمال نماذج مختلفة لوكالات متعددة والتي يعود أصلها جميعا لنفس الجهة المانحة أو الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك،فقد اعلمت المجموعات الإنسانية المحلية اللجنة الدولية للاجئين RI أن العمل الذي يقومون به في كثير من الأحيان هو ما يمليه عليهم المانحين من برامج يرغبون هم برعايتها ، بدلا من الاحتياجات الإنسانية الفعلية. على سبيل المثال، تم اعلام اللجنة الدولية للاجئين RI عن موقف معين عندما أرادت الجهة المانحة تمويل الخدمات الطبية للأطفال في مدينة معينة. وقد قامت المنظمة الدولية غير الحكومية والتي حصلت على المنحة بالبحث حسب الأصول عن مجموعة سورية يمكنها تنفيذ المشروع المقترح. ولكن المشروع المقترح تم رفضه بسبب أن هناك طبيب أطفال مرخص واحد فقط في المدينة و الذي يمكنه تشغيل المشروع، ولكن هذا الطبيب ليس لديه القدرة على أداء أنواع الخدمات الطبية التي تتطلبها المنحة. في نفس الوقت، كانت هذه المدينة بالذات في أمس الحاجة لمعدات اسعافات الصدمة الطبية، والتي تشمل الإمدادات لتقديم المساعدات الطارئة للعظام المكسورة والإصابات المهددة للحياة التي تحدث في مناطق النزاعات المسلحة. لكن المنظمات غير الحكومية السورية لم تتمكن العثور على منظمة دولية غير حكومية على استعداد لوضع المال في هذا المشروع . مع ذلك، سارعت الجماعات المحلية لمعرفة ما اذا كان يمكنهم استيفاء شروط البرنامج المقترح لانه يقدم وبشكل كبير نوع من المساعدة في مكان هو بأمس الحاجة لمثل هذا البرنامج .

ويمكن الاعتماد عادة على المجموعات المحلية في الميدان لمعرفة احتياجات الناس، ويمكن تحويل هذه المعلومات إلى الجهات المانحة ومخططي المنح . ولكن إذا لم يتم تقييم الاحتياجات على محمل الجد، قد لاتصل المساعدات اهدافها . وقد اعلمت المنظمات السورية المحلية اللجنة الدولية للاجئين RI بأن المنظمات الدولية غير الحكومية يقومون بتقديم طلب المنح بانتظام للحصول على أموال لتولي مشاريع محددة دون الاستشارة معهم حول نوع ومكان المساعدة اللازمة، ونتيجة لذلك، تفوتهم فرصة تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا.
ينبغي على الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية أن تشترط أن الشركاء والمستفيدين من المنح الفرعية والمعتمدين على المنظمات السورية المحلية في توصيل المساعدات الإنسانية داخل سوريا بأن يتم اشراك تلك المنظمات في عملية التخطيط المقررة للموقع، والوقت، وأنواع المساعدات المقدمة.

بناء القدرات؟

ببساطة، ، بناء القدرات هو العمل على مساعدة المنظمات على تطوير قدراتهم لتقديم أداء أفضل. وبالنسبة للمجموعات السورية، هذا له اهمية خاصة بمضمون نظام المساعدة الإنساني الدولي .وذلك لقلة معرفتهم به . ويمكن تطبيق بناء القدرات على العمليات، على سبيل المثال، ضمان ان المجموعات العاملة في الميدان على علم بالمعايير الدولية التي يجب استيفائها عند توزيع الطرود الغذائية. ويمكن أن تنطبق أيضا على الادارة ، مثلا مساعدة الموظفين على تعلم كتابة مقترحات تمويل أكثر فعالية.

وبينما تدرك الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية الحاجة إلى بناء قدرات المنظمات المحلية، وأحيانا تدرج هذه الأنشطة في منحتهم وبرامجهم ، فإن الواقع هو أن بناء القدرات الحقيقي للجماعات المحلية يجب أن يكون برنامجا مستقلا بدلا من اضافته إلى المشاريع القائمة. فأن ممارسة بناء القدرات يحتاج نفس الاهتمام الدقيق الذي يتطلبه ممارسة الخدمات النفسية والاجتماعية، على سبيل المثال، قال العديد من موظفي المنظمات غير الحكومية السورية المحلية للجنة الدولية للاجئين *IR* ان البرامج الخاصة ببناء قدراتهم من المحتمل نجاحها ، ولكن هذه البرامج لم تستمر.

و الجماعات التي تحدثت مع منظمة اللاجئين الدولية *RI* في آذار كان لها مراجع قياسية من بناء القدرات تم عرضها عليهم: كان هناك دورات تدريبية في كتابة المقترحات وإعداد التقارير / الوثائق، دورات تدريبية في كيفية تعقب وتسجيل المعاملات المالية بما في ذلك منح الاموال، التدريب على القانون الدولي الإنساني والمبادئ، ودورات تدريبية وبرامجية حول كيفية التعامل بشكل مناسب مع الاحتياجات الخاصة بالنساء والأطفال. وبينما اتفقت المجموعات عموما أن هذه الموضوعات كانت قيمة ومفيدة، لكن كان هناك استياء موحد حول عدم وجود متابعة بعد انتهاء هذه الدورات التدريبية. فقد توقع موظفي المجموعات المحلية بعض التوجيه والارشاد ، ومناقشات مستمرة مع الاشخاص المعينيين لهذا الغرض او حتى المنح الصغيرة التي تسمح لهم بممارسة ما تعلموه. ولكن في معظم الحالات، لم تتم اي من هذه الخطوات.

وصفت بعض المجموعات السورية المحلية تجارباً ايجابية مع المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعاملهم كشركاء، بدلا من مجرد كونهم افراداً يوصلون المساعدات، وبدا ذلك ظاهرا من خلال تحسن اداءهم التشيغيلي والتنظيمي. ومع ذلك، شعرت الغالبية العظمى من موظفين الإغاثة المحليين الذين

تحدثت اليهم منظمة اللاجئين الدولية *RI* في آذار بأن التزام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية المزعوم بتنمية الجماعات المحلية كان مجرد كلام. بدلا من ذلك، تم استدعائهم بنهاية الاستجابة الانسانية ، ومن ثم كان متوقعا منهم العمل حسب ما قيل لهم بغض النظر عن الخطر الكامن أو ما إذا كانت الاستجابة مناسبة بالنسبة للوضع القائم على الارض .

وتحدثت منظمة اللاجئين الدولية IR بالفعل مع عدد قليل من المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي يبدو أن لها اداءا جيدا وعلاقات فعالة مع المجموعات السورية المحلية حسب ما اقرت به تلك المجموعات. وهناك أيضا أمثلة ناجحة للشراكة من أزمات أخرى ساعدت الحكومة الأمريكية في معالجتها ، مثل المنح الفرعية لبرنامج ألمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ (SHARE) في سري لانكا (انظر أدناه). والسؤال الآن هو كيفية تسهيل ودعم النماذج الفعالة، وكيفية تحسين تلك التي لا تعمل.

تحسين النموذج

أحد البرامج الذي كان سببا للأمل بين المنظمات السورية العاملة من خارج تركيا هوتمويل الحكومة الأمريكية بـ 10 ملايين دولار لدعم المجموعات السورية المحلية [3]. باختصار، هذا التمويل الذي تديره الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومكتب المساعدات الامريكية الخارجية للكوارث(OFDA) من المفترض أن يذهب إلى منظمات دولية غير حكومية التي من شأنها استخدام المال للتركيز بشكل خاص على العمل مع المنظمات السورية لتحسين قدراتها في الاستجابة الإنسانية. هذا التمويل هو خطوة ترحيبية في الاتجاه الصحيح، وعند زيارة اللجنة الدولية للاجئين RI لتركيا، تم تقديم مقترح اولي لحكومة الولايات المتحدة من قبل منظمات الإغاثة وتم اختيار الطلبات المكتملة فقط من عروض منتخبة . ومن المخطط استخدام 70 % من المال في الحصول على على منح صغيرة للمنظمات السورية حتى يتمكنوا من تطبيق ما تعلموه .

ومع ذلك، فإن عملية التعليم التي تم عرضها يجب أن تكون متلائمة مع احتياجات الجموعات السورية المعلنة، وليست المواضيع التي هي المقياس العام الذي تعتقد الحكومات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية بوجوب توفرها لدى المنظمات الانسانية المحلية. وتم على مدى السنوات الاربع الماضية عقد عددا من الدورات التدريبية وبناء القدرات للجماعات السورية ، لكنها لم تكن ممنهجة. في حين انه من المهم للمجموعات المحلية معرفة كيفية كتابة مقترحات متينة وبناءة ، فإنه يجب دعم المجموعات التي سبق وتلقت تدريبا بفرص تعليم اخرى التيمن شأنها تزيد من تنمية قاعدتهم المعرفية .

كما ذكر أعلاه، فإن ومكتب المساعدات الامريكية الخارجية للكوارث OFDA كان يقدم الدعم وبشكل غير مباشر للمجموعات داخل سوريا بطرق مختلفة منذ بداية النزاع، من خلال تمويل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية التي بدورها تمنح منحا فرعية للمنظمات السورية للقيام بالتوزيع الفعلي في الميدان. ومع ذلك،فأن التمويل المخصص من الحكومة الأميركية للمجموعات السورية من خلال برنامج محدد سيسمح بأن يكون بناء القدرات مشروعا اساسيا بدلا من كونه ثانويا .
يتوجب على مكتب المساعدات الامريكية الخارجية للكوارث (OFDA) والوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) تشغيل ميزانية العشرة ملايين دولار المخصصة لها في بناء قدرات المنظمات الانسانية السورية المحلية واعطاءه الاولوية العالية مع الدعم المالي والتقني و الاشراف والتقييم الدوري

في الوقت نفسه، ينبغي على مكتب المساعدات الامريكية الخارجية للكوارث OFDA البحث والتحري عن بعض من نماذج الشراكة المحلية الناجحة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية في جميع أنحاء العالم بهدف تشجيع استخدامها وتكرارها.
فعلى سبيل المثال، برنامج SHARE في سري لانكا والتابع لمكتب المساعدات الامريكية الخارجية للكوارث OFDA يطرح فكرة كيف يمكن للمشروع في سوريا أن يعمل. في هذا السياق، منحت الحكومة الأمريكية التمويل لمنظمة دولية غير حكومية خصيصا لإدارة المنح الصغيرة لمنظمات الإغاثة المحلية من أجل زيادة حجم المساعدات المتاحة في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. ويمكن لهذا الهيكل الإداري ان ينجح في سوريا، حيث يمكن أن تساعد المنظمات الدولية غير الحكومية المجموعات المحلية من إدارة مبالغ صغيرة من التمويل، مما يزيل حاجة حكومة الولايات المتحدة لإدارة هذه المنح المتعددة بشكل فردي. مع الاخذ بعين الاعتبار ان ادارة هذه الشراكات ومايترتب من المنح الصغيرة سيتطلب موظفين إضافيين بمؤهلات معينة، وينبغي تكليف المكتب المركزي او برنامج محدد لضمان التأكد من مشاركة وتواجد المجموعات المحلية وحضورهم في كل ألانشطة التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة بخصوص الاستجابة الإنسانية في جميع الحالات التي تقدم فيها المساعدات . في إدارة التمويل أعلاه، يتعين على الحكومة الامريكية (USAID / OFDA) تعيين موظفين للارشاد والعمل مباشرة مع المنظمات الانسانية السورية التي تمت الموافقة عليهم كمستفيدين من المنح بشكل يتماشى مع افضل الممارسات الانسانية

---

3 بيان البرنامج السنوي لوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومكتب المساعدات الامريكية الخارجية للكوارث(OFDA) ,مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية (DCHA) والمرقم APS-OFDA-15-000001 والداعم لبناء القدرات المحلية وجهود الاستجابة الطارئة في سوريا ومتوفر على:
https://s3.amazonaws.com/neo-assets/procurement/grant_attachments/0000/4614/APS-OFDA-15-000001.pdf?AWSAccessKeyId=AKIAJX2T6U65OHXVWSMQ&Expires=1430756637&Signature=8kfwDO6DsOdo6A%2FutjGN%2BxgeuQM%3D

أظهرت المنظمات الدولية غير الحكومية التي هي بشراكة مستمرة مع حكومة الولايات المتحدة والحكومات المانحة الأخرى القدرة على تحديد مصداقية منظمات الاغاثة المحلية العاملة داخل سوريا. فالاتصالات والعلاقات التي بنوها ساعدتهم على تحديد المنظمات غير الحكومية المحلية الانسانية الفعالة داخل البلاد. وتحويل المنظمات غير الحكومية الفعالة لبرامج بناء القدرات وآليات ادارة الاموال الصغيرة مثل تلك التي تقدمها OFDA يعتبر وسيلة مفيدة لزيادة حجم المساعدات الإنسانية في داخل سوريا، ومساهمة مفيدة لديمومة المجموعات المحلية ونجاحها في المستقبل.

والخبر الجيد لجماعات الاغاثة المحلية التي هي مقرها في تركيا والعاملة في داخل سوريا هو التحسن الحقيقي في التنسيق للاستجابة الانسانية من خلال منتدى المنظمات غير الحكومية ومكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (اوتشا) . من الناحية المثالية، فأن الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات المنفذة للمشاريع يتواصلون معا ويتعاونون على عملهم من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المحتاجين وتجنب التكرار في اعمالهم. لعدة سنوات ، ابلغت المنظمات غير الحكومية السورية مرارا وتكرارا المنظمة الدولية للاجئين RI حول الصعوبة في التنسيق بسبب حواجز اللغة، وعدم الإلمام بنظام التنسيق في المقام الأول، وانعدام الاهتمام الحقيقي من قبل المجموعات الكبيرة لاشراكهم . ومع ذلك، في رحلة المنظمة الدولية للاجئين RI مؤخرا إلى تركيا، كان هناك تقديراً واسعاً من قبل المجموعات السورية والمنظمات الدولية غير الحكومية بأن الأمم المتحدة وهيئات التنسيق على المستوى الوطني جعلت التوعية مشتركة للمجموعات السورية . فالترجمة الفورية بدأت تستخدم بشكل اوسع في الاجتماعات والمعلومات التي تقدمها المجموعات المحلية حول الاوضاع والأمن داخل سوريا بدأ اخذها بعين الاعتبار ، ويجري بذل المزيد من الجهود لاشراك المجموعات المحلية في رصد المواقع المستهدفة للاغاثة وتبادل المعلومات. وبقدر ماتبذل هذه المجموعات المحلية من جهودٍ لتنظيم أنفسهم حتى يكون لهم صوتا واحدا ، يقوم المجتمع الدولي بالاستجابة بدوره.

النظرة المستقبلية لسوريا تبدو قاتمة . ومن المحتمل استمرار النزاع لبعض الوقت ، وسوف يستمر المزيد من الناس على الفرار .وكلما زاد التدمير في موارد البلاد ستتزايد اعداد الناس المحتاجة في الداخل . على مدى السنوات الأربع الماضية، بقى تمويل المساعدات الإنسانية - على حد سواء داخل سوريا واللاجئين في المناطق المحيطة - شحيحا ولا يواكب الاحتياجات.

وينقسم اهتمام العالم بين عدد من الأزمات الإنسانية الخطيرة، ومع انعدام إحراز التقدم السياسي وإلانساني في سوريا أصبح تحفيز الجهات المانحة تحدياً . هذا الانعدام نفسه هو ايضا مؤشرا عن مدى الحاجة الملحة لتلك الاحتياجات ، ولهذا يعتبر المزيد من الاهتمام ضروري بعد أربع سنوات . يعتبر تحسين دعم المجموعات السورية الفعالة التي لها معرفة بالاحتياجات الحقيقية على الارض ولها القدرة على التحرك داخليا هو الوسيلة المجدية لزيادة عدد الناس الذين يتم مساعدتهم